

إدراك المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية العراقية والإفصاح عنها في التقارير المالية الخارجية (دراسة ميدانية)

مجيد عبد الحسين هاتف*

الملخص :-

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مستوى إدراك إدارات الشركات الصناعية العراقية للمسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات، وكذلك بيان مستوى إفصاح هذه الشركات عن هذه المسؤولية في تقاريرها المالية الخارجية، وهي بذلك تسعى للإجابة على الأسئلة التالية:-

1- ما هو مستوى إدراك إدارات الشركات الصناعية العراقية للمسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات، وذلك في مجالات البيئة، التفاعل مع المجتمع، العاملين، المستهلكين؟

2- ما هو مستوى الإفصاح الحالي عن هذه المسؤولية في التقارير المالية الخارجية؟ وما هي أسباب تدني مستوى هذا الإفصاح؟

استخدم في الدراسة استبيانين لجمع البيانات اللازمة لها، وتكونت العينة التي أجريت عليها الدراسة من 78 فرداً من الإدارات الوسطى والعليا لـ 30 شركة صناعية ومن القطاعات الثلاثة ((عام، مختلط، خاص)) للاستبيان الأول و 30 فرداً للاستبيان الثاني من المديرين الماليين أو مساعديهم وفي نفس الشركات، وقد تم تحليل البيانات باستخدام النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأظهرت النتائج ما يلي:-

1- إن إدارات هذه الشركات تدرك وبشكل عالي مسؤوليتها الاجتماعية في المجالات الأربعة.

2- تدني إفصاح الشركات الصناعية عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها المالية الخارجية، وذلك نتيجة عدم تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية وعدم وجود أنظمة وتعليمات مهنية أو حكومية تلزم بذلك، فضلاً عن عدم تحديد طريقة وأسلوب العرض في هذا المجال.

وفي ضوء ذلك، فقد أوصت الدراسة بأن يتم تحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية العراقية والزامها مهنياً وحكومياً بالإفصاح عن هذه المسؤولية، وكذلك تحديد طريقة وأسلوب العرض عنها في التقارير المالية الخارجية لهذه الشركات.

المقدمة :-

نتيجة للتطور الهائل في الحياة الاقتصادية بشكل عام، وتطور المنشآت وزيادة أنشطتها بشكل خاص، فقد تطورت نظرية المحاسبة ومرت بمراحل متعددة وظهرت العديد من الأفكار المحاسبية لمواجهة تطورات الحياة الاقتصادية، على اعتبار أن المحاسبة نظام يتفاعل مع بيئته وغير منفصل عنها ويتكيف باستمرار لمواجهة التغيرات في بيئته، وذلك من منظور أن المنظمة جزء من بيئتها وهي تؤثر وتتأثر بها بالفرد الذي يستوجب تكيف النظام المحاسبي لأية تغيرات في بيئة المنظمة (الحديثي وآخرون، 2000، 379).

إن أحد مراحل التطور المحاسبي ظهور ما يعرف بالمحاسبة الاجتماعية Social Accounting، والتي تمثل خروج على المداخل التقليدية للنظرية المحاسبية، حيث تركز هذه المداخل على أن المنشأة وحدة اقتصادية بأنشطتها الرئيسية، وهي تؤثر على الاقتصاد من خلال عمليات إنتاج وتسويق المنتجات والخدمات إلى الأسواق وهدفها تحقيق زيادة في الأرباح بأكثر ما يمكن لتحقيق أعلى مساهمة للمجتمع (هندركسن، 1990، 33). وبدأ هذا الحقل ينظر لتحقيق أهداف أوسع وأشمل من ذلك، حيث يخرج عن أهداف المداخل التقليدية على مستوى المشروع ليأخذ بنظر الاعتبار الأبعاد الاجتماعية للوحدة (الدباغ، 1993، 8)، وينظر إلى علاقاتها مع المجتمع إلى جانب هدف تعظيم الأرباح لأنه ضرورة استمرار وبقاء المشروع.

وهناك علاقتين أساسيتين تربط المشروع مع المجتمع، الأولى متأتية عن إنتاجه السلع والخدمات وتقديمها إلى المجتمع، والثانية تتمثل بالآثار الاجتماعية للعمليات الإنتاجية مثل التلوث والحوادث وغيرها.. (جهماني، 1996، 46).

إن المحاسبة الاجتماعية هي أحد الوسائل التي تهدف إلى بيان آثار أنشطة وتصرفات المنشآت الاقتصادية على المجتمع من خلال التكاليف والعوائد الاجتماعية لهذه الأنشطة، وبالتالي تحقيق الربح الاجتماعي Social Profit، والذي يمثل جوهر المحاسبة الاجتماعية Seidler (6، 1975، كام، 2000، 73)، حيث يختلف الربح الاجتماعي عن الربح الاعتيادي للمنشآت الاقتصادية، فالربح الاجتماعي يتضمن العوائد والتكاليف الاجتماعية مثل المحافظة على مصادر الطاقة والرقابة على التلوث وتوظيف الأفراد..

ونتيجة لظهور هذا الحقل الجديد في المعرفة المحاسبية، فقد زادت المطالبات لتطوير الأنظمة المحاسبية لأغراض العرض والإفصاح عن المعلومات الخاصة بالجوانب والأنشطة الاجتماعية للمنشآت في التقارير المالية - خاصة الصناعية منها، وذلك بهدف قياس مدى نجاح أو فشل الوحدات الاقتصادية في استغلال الموارد المتاحة لها بالشكل الأمثل وتحقيق الربح الاجتماعي، أي نجاح هذه الوحدات من زواياة مسؤوليتها تجاه المجتمع Social Responsibility، وأصبح الهدف - المشروع المقبول اجتماعياً - وبدأت الدراسات والأبحاث في هذا المجال في الدول الغربية منذ بداية السبعينات من القرن الماضي، خاصة في الولايات المتحدة وكندا أو بعض الدول الأوروبية، فقد صدر تقرير المحاسبة الاجتماعية من قبل جمعية المحاسبة الأمريكية A. A. A ثم تقرير الجمعية القومية للمحاسبة N. A. A عام 1974 ثم تبعته تقارير جمعية المحاسبة الأمريكية عام 1975، 1976 (العاني، 1991، 15)، إلا أن

المنتبع لهذا الموضوع يلاحظ أنه لم يأخذ الاهتمام الكافي من قبل الباحثين والدارسين في الدول العربية - ومنها العراق، خاصة في مجال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية للشركات، كذلك فإن الباحث ومن خلال إطلاعه على العديد من التقارير المالية للشركات الصناعية خاصة المساهمة منها، فقد لاحظ تدني مستوى إفصاحها عن مسؤوليتها الاجتماعية وبشكل كبير، وهذه تمثل مشكلة الدراسة الحالية.

هدف الدراسة هو عرض موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال جوانبه النظرية، ومن ثم الانتقال إلى تطبيقه ميدانياً في الشركات الصناعية العراقية، وذلك لبيان مستوى إدراك إدارات هذه الشركات للمسؤولية الاجتماعية للشركات القائمين عليها، ومن خلال استبيان تم إعداده بالاعتماد على بعض الدراسات السابقة في هذا المجال، وبيان مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات في تقاريرها المالية السنوية عن طريق إجراء مسح للتقارير المالية لعينة من نفس الشركات التي وزع فيها الاستبيان، بعد ذلك محاولة معرفة أسباب تدني مستوى إفصاح هذه الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها المالية ومن خلال استبيان آخر، وذلك بهدف الخروج ببعض الاستنتاجات وتقديم المقترحات التي يمكن أن تساعد في زيادة المعرفة المحاسبية في هذا المجال وتطوير الأنظمة المحاسبية لتلبية الاحتياجات المطلوبة لهذا الموضوع، وسوف يتم دراسة الموضوع من خلال الفقرات التالية:-

- 1- الدراسات السابقة.
- 2- منهجية الدراسة.
- 3- تحليل النتائج والمناقشة.
- 4- الاستنتاجات والمقترحات.

أولاً:- الدراسات السابقة:-

كان موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات - خاصة الصناعية منها - مثار اهتمام العديد من الباحثين والدارسين في المجال المحاسبي منذ بداية عقد السبعينات من القرن الماضي، خاصة في الدول الغربية، وعلى المستويين النظري والتطبيقي، ويمكن تقسيم هذه الدراسات في اتجاهين رئيسيين:-

- **الاتجاه الأول:-** الدراسات التي اهتمت بتقييم مستوى الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في التقارير المالية للشركات.

- 1- دراسات:- Beresford, 1974 - Epstein, et:al, 1976 - Bowman & Haire, 1976 - Tortman & Graham, 1981 - Wiseman, 1982.
- حاولت هذه الدراسات أن تقيّم مستوى إفصاح الشركات الصناعية عن المعلومات الاجتماعية في تقاريرها المالية وواقع تطبيقات المحاسبة الاجتماعية فيها، والتوقعات المستقبلية

لها، وقد توصلت الدراسة الأولى إلى أن أغلب الشركات المدروسة أفصحت عن بعض جوانب مسؤوليتها الاجتماعية ومن خلال خمسة مجالات للمسؤولية الاجتماعية هي الرقابة على البيئة، توظيف الأقليات، المسؤولية تجاه المجتمع، أنشطة تخص المجتمع، تحسين وسلامة المنتج، أما الدراسة الثانية، فقد توصلت إلى أن المعلومات التي تم الإفصاح عنها وصفية ومختصرة وتركز على بعض جوانب المسؤولية الاجتماعية مع وجود بعض الشركات التي تنشر تقارير خاصة عن المبالغ المصروفة على الجوانب الاجتماعية، كما أوضحت الدراسة الثالثة أن نسبة 38% فقط من الشركات الأمريكية عرضت معلومات تفصيلية عن مسؤوليتها تجاه المجتمع، أما الدراسة الرابعة، فقد أو ضحت أن هناك تزايد في إفصاح الشركات عن المعلومات الاجتماعية في تقاريرها السنوية، في حين أن الدراسة الخامسة توصلت إلى عدم اكتمال مستوى الإفصاح البيئي في التقارير السنوية للشركات، وليس له علاقة بالأداء البيئي أو الفعلي لهذه الشركات.

2- دراسات:- Brockhoff, 1979 – Schreuder, 1979

حاولت هاتان الدراستان بيان مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات الألمانية، وقد توصلت الأولى إلى أن نسبة 69% من الشركات تفصح عن معلومات اجتماعية في تقاريرها السنوية وبشكل غير كافي، فيما توصلت الثانية إلى أن بعض الشركات تخصص جزء من تقاريرها السنوية لنشر معلومات تتعلق بمسؤوليتها الاجتماعية.

3- دراسات:- Cowen, et: al, 1987 – Robert, 1992

تعرضت هاتان الدراستان لأثر بعض خصائص الشركات على مستوى إفصاحها عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية، وقد أوضحت الأولى أن حجم الشركة يؤثر بشكل كبير ومعنوي على مستوى الإفصاح عن معلومات البيئة والطاقة والممارسات الصناعية والاشتراك في الأنشطة الاجتماعية وليس ذا أثر على الموارد البشرية للشركة، أما الدراسة الثانية فقد وجدت أن حجم الشركة ونسبة المديونية ونسبة التغير في أرباح الشركة ذات أثر إيجابي ومعنوي على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية.

4 - دراسات :- Beam and Paul, 1971 – Medwar, 1976 – Spicer, 1978 –

Buzby and Flak, 1979 – Williams, 1980 – Anderson and Frankle, 1980
اهتمت هذه الدراسات بجوانب مختلفة تتعلق بالإفصاح عن المعلومات الاجتماعية، حيث تعرضت الأولى لتكاليف الرقابة على التلوث في عدة أنواع من الصناعات وتوصلت إلى أن الإفصاح عن هذه التكاليف يختلف باختلاف أنواع الصناعات، أما الثانية فقد اهتمت بموضوع التدقيق الاجتماعي Social Audit والذي يعتبر مرحلة متطورة من مراحل المحاسبة الاجتماعية، حيث تم عرض المشاكل التي تخص هذا الموضوع والتوقعات المستقبلية له، وطرحت عدة أفكار ومفاهيم لتطوير الإفصاح في هذه المجال، أما الثالثة فقد درست الإفصاح الاجتماعي من وجهة نظر المستثمرين، وتبين أن الجوانب الاجتماعية تأخذ أهمية خاصة عند

اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، والرابعة هدفت إلى بيان أهمية تسع مجالات عن المعلومات الاجتماعية لدى المستثمرين، وتبين أنها تأخذ أهمية خاصة من قبلهم في قراراتهم الاستثمارية، والدراسة الخامسة فقد حاولت أن تحدد العوامل المؤثرة في إدراك الإدارات لملائمة البيانات الاجتماعية للتقييم المحاسبي، وأشارت النتائج إلى تباين إدراك الإدارات في هذا المجال وتأثرها بالعديد من العوامل والمتغيرات، أما الدراسة السادسة، فقد ركزت على قياس ردود أفعال السوق للمعلومات الاجتماعية التي تنشرها الشركات في تقاريرها السنوية، وتبين أن هناك ردود أفعال إيجابية للمعلومات الاجتماعية على مستوى سوق رأس المال.

5- دراسات: - جهماني، 1996 - 1998 - Abu - Baker and Naser,

Abu - Baker , 2000 - Saaydah , 2005

أجريت هذه الدراسات في الأردن، وقد هدفت الأولى التعرف على إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية وقياس مستوى الإفصاح عنها في التقارير المالية للشركات الأردنية، وتوصلت إلى أن المسؤولين عن هذه الشركات يدركون مسؤوليتها الاجتماعية وأن أكثر من 50% منها تنشر معلومات وصفية عن أدائها الاجتماعي، أما الدراسة الثانية فقد اقترحت مدخل يرتكز على مفهوم المسؤولية الاجتماعية والمساءلة الواسعة للشركات المساهمة العامة في الأردن في عملية الإقرار والإفصاح الماليين، وقد أظهرت النتائج أن المعنيين بمهنة المحاسبة يرون ضرورة قيام الشركات بالإقرار والإفصاح الاجتماعي، وكذلك ضرورة وجود تشريعات قانونية ومهنية تلزم الشركات بذلك بهدف تزويد جميع الفئات ذات العلاقة بمعلومات عن الأداء الاجتماعي للشركات الأردنية، أما الدراسة الثالثة فقد هدفت إلى معرفة مستوى الإقرار والإفصاح الاجتماعي من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية ومدى استجابتها لهذا الموضوع، حيث أظهرت التقارير السنوية لها بعض أنواع الإفصاح الاجتماعي وأن شركات قطاع البنوك والصناعة قد اهتمت بهذا الموضوع مع وجود فروق بين القطاعات في مقدار وطرق ومواقع الإفصاح الاجتماعي، في حين إن الدراسة الرابعة هدفت إلى إجراء مقارنة بين الإفصاح الاجتماعي في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة في كل من الأردن والبحرين والكويت وكذلك ربط هذا الإفصاح ببعض الخصائص النوعية للشركات حيث أظهرت النتائج إن الفروق المهمة كانت في الإفصاح الكمي والمالي وإن حجم الشركة وربحيته عاملان مهمان في التنبؤ بمستوى الإفصاح الاجتماعي في حين إن عمر الشركة ونوع صناعتها ونوع مدققها لم تكن ذات تأثير واضح في هذا الإفصاح.

- الاتجاه الثاني :- الدراسات التي اهتمت باقتراح نماذج للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

1- نموذج Linowes, 1973

حاول هذا الباحث وضع نموذج لقائمة النشاط الاجتماعي - الاقتصادي تعد بشكل دوري مع القوائم المالية، وتبين تأثير أنشطة المشروع على المجتمع وتهتم بالتكاليف الاجتماعية فقط

ومن خلال مجالات الأفراد، البيئة، والمنتج، حيث يتضمن كل مجال تكاليف اختيارية وتكاليف إلزامية.

2- نموذج Estes, 1976

اقترح هذا الباحث نموذج لقائمة التأثير الاجتماعي للمشروع من خلال الاهتمام بالتكاليف والمنافع الاجتماعية معاً، والوصول إلى صافي الفائض أو العجز الاجتماعي وباعتماد القياس النقدي للتكاليف الاجتماعية دون التمييز بين التكاليف الاختيارية والإلزامية.

3- نموذج عبد المجيد، 1985

أعد هذا الباحث نموذج للإفصاح عن تكاليف الأنشطة الاجتماعية في أربعة مجالات هي العاملين، التفاعل مع المجتمع، حماية المستهلكين، والرقابة على التلوث، وعلى أن يتم الإفصاح عن تكاليف هذه المجالات ضمن التقارير السنوية للشركات ودون إجراء أية تعديلات في النظام المحاسبي، حيث يتم الإفصاح عن الكلف الاجتماعية على مرحلتين، الأولى للوصول إلى صافي الربح الاقتصادي، والثانية للوصول إلى صافي الربح الاقتصادي - الاجتماعي.

4- نموذج الحمداني، 1991

اقترح هذا الباحث نموذج للإفصاح المحاسبي عن بيانات الكلفة الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات الصناعية العراقية، دون الحاجة إلى تعديل النظام المحاسبي المعمول به، وذلك عن طريق اقتراح ثلاثة كشوفات إضافية لذلك الغرض وهي كشف تحليل المصاريف الظاهرة في قائمة الدخل وكشف تحليل الأصول الظاهرة في قائمة المركز المالي والتقرير الكمي للأنشطة الاجتماعية.

5- نموذج العاني، 1991

اقترح هذا الباحث نموذج للقوائم والتقارير الاجتماعية التي تبين التكاليف والمنافع الاجتماعية، تعد إلى جانب القوائم والتقارير المالية التقليدية، وكذلك إعداد قوائم للقيمة المضافة والتوزيعات إضافة إلى الملاحظات التي توضح منافع المنشأة للمجتمع أو تكاليف الموارد المستهلكة من المجتمع بشكل كمي أو وصفي.

6- نموذج الدباغ، 1993

اقترح هذا الباحث نظام فرعي ضمن النظام المحاسبي، يختص بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ويعتمد على أربعة مجالات هي البيئة، الموارد البشرية، المجتمع، والمستهلكين، وأن تكون قوائم وتقارير المسؤولية الاجتماعية ملحقاً بالقوائم والتقارير المالية ومن خلال كشوفات تحليلية توضح طبيعة الحسابات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي.

7- نموذج الفضل ، 1994

أعد هذا الباحث نموذج مقترح للإفصاح عن الأداء الاجتماعي لمنشآت الأعمال في العراق ، حيث قسم المسؤولية الاجتماعية إلى أربعة مجالات وهي العاملين ، التعامل مع المجتمع ، حماية المستهلك ، والرقابة وحماية البيئة من التلوث ، واقترح أن يتم عرض المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمشروع ضمن تقارير المحاسبة المالية وباستخدام طرق القياس غير المباشرة .

ومن خلال الدراسات السابقة فإن الباحث خلص إلى أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية قد أخذت اهتماماً واسعاً في الدول الغربية واهتماماً محدوداً في الدول العربية خاصة في العراق ، حيث أثرت هذه الدراسات الموضوع في عدة جوانب وزوايا، إلا أنه ليس هناك اتفاق بين الباحثين والدارسين على مفهوم محدد للمسؤولية الاجتماعية وكذلك الأنشطة التي تدخل ضمن نطاق هذه المسؤولية أو تلك التي لا تعتبر ضمنه، إلى جانب عدم وجود نموذج كامل للإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية بسبب عدم اتفاق الباحثين والدارسين على أسلوب القياس والعرض والإفصاح عن هذه المعلومات.

ثانياً: - منهجية الدراسة:-

لغرض إجراء دراسة موضوع إدراك المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية العراقية وتقييم مستوى الإفصاح عنها في التقارير المالية الخارجية لهذه الشركات، فإن الباحث سلك المنهجية المبينة فيما يلي:-

1- أهمية الدراسة:-

يستمد موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية أهميته من وجهة النظر الأكاديمية والتطبيقية وعلى مستوى المنشآت والمجتمع، وذلك نتيجة تزايد الحاجة إلى وجود الأنظمة المحاسبية السليمة والفعالة والمستندة إلى أسس علمية لقياس وتقييم كفاءة الأنشطة الاقتصادية للمشروعات في تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاجتماعية Social Welfare .

2- فروض الدراسة:-

بناءً على الجانب النظري للموضوع، ونتائج الدراسات والأبحاث السابقة، فإن الباحث صاغ الفروض التالية كحلول محتملة لمشكلة الدراسة:-

H_1 - الفرض الأول:- هناك حالة إدراك للمسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية العراقية من قبل إدارتها، ويتفرع عن هذا الفرض الفروض الفرعية التالية:-

H_{1A} - إن إدراك المسؤولية الاجتماعية ناتج عن إدراك الجوانب المتعلقة بالبيئة المحيطة بالمشروع.

H_{1B} - إن إدراك المسؤولية الاجتماعية ناتج عن إدراك الجوانب المتعلقة بالتفاعل مع المجتمع.

H_{1C} - إن إدراك المسؤولية الاجتماعية ناتج عن إدراك الجوانب المتعلقة بالعاملين.

H_{1D} - إن إدراك المسؤولية الاجتماعية ناتج عن إدراك الجوانب المتعلقة بالمستهلكين للمنتجات.

H_2 - الفرض الثاني: - إن مستوى إفصاح هذه الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها المالية الخارجية غير كافٍ، ويمكن تلافي ذلك إذا ما تم تحديد أسباب ذلك التدني في الإفصاح، ويتفرع عن هذا الفرض، الفروض الفرعية التالية:-

H_{2A} - إن هذا القصور في الإفصاح ناتج عن عدم وضوح مفهوم المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات.

H_{2B} - إن هذا القصور في الإفصاح ناتج عن عدم وجود قوانين وأنظمة صادرة عن الدولة تلزم الشركات بذلك.

H_{2C} - إن هذا القصور ناتج عن عدم وجود قوانين وأنظمة مهنية تلزم الشركات بذلك.

H_{2D} - إن هذا القصور ناتج عن عدم تحديد طريقة وأساليب العرض والإفصاح في التقارير المالية.

3- طريقة الدراسة:-

تم إنجاز الدراسة الميدانية للموضوع على ثلاثة مراحل:-

A- المرحلة الأولى: - في هذه المرحلة تم التعرف على مستوى إدراك إدارات الشركات الصناعية العراقية لمسؤوليتها الاجتماعية، حيث استخدم الاستبيان الأول ((الملحق رقم 1)) لهذا الغرض، والذي تم إعداده بالاعتماد على بعض الدراسات السابقة:-

Linowes, 1973 - Beresford, 1974 - Buzby and Falk, 1979 - Williams, 1980 - Anderson and Frankle, 1980 - عبد المجيد ، 1985 - الفضل ، 1994 - جهماني، 1996

وقد تم تقسيم المسؤولية الاجتماعية إلى أربعة مجالات رئيسة هي البيئة، التفاعل مع المجتمع، العاملين، المستهلكين لمنتجات الشركة، حيث قسمت استمارة الاستبيان إلى أربعة أجزاء بحيث اهتم كل جزء بقياس إدراك إدارات الشركات الصناعية لأحد مجالات المسؤولية الاجتماعية الأربعة، واعتمد الباحث مقياس ليكرت ذي النقاط الخمسة لتحديد الإجابات على أسئلة الاستبيان وبالشكل التالي:-

1	2	3	4	5
لا اتفق بشدة	لا اتفق	لا أدري	اتفق	اتفق بشدة

B- المرحلة الثانية: - في هذه المرحلة قام الباحث بإجراء مسح للتقارير المالية لعشرة من الشركات التي وزع فيها الاستبيان ولفترة 5 سنوات، وذلك لبيان وتقييم مستوى إفصاح هذه الشركات عن أية معلومات المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية السنوية.

C- المرحلة الثالثة: - في هذه المرحلة قام الباحث بتوزيع استبيان آخر ((الملحق رقم 2)) وذلك للوقوف على أسباب تدني مستوى إفصاح الشركات الصناعية العراقية عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها المالية الخارجية، وقد تم إعداد هذه الاستمارة بالاعتماد على بعض الدراسات السابقة:-

Frankle, 1980 - جهماني، 1996. Abu- Baker and Naser, 1998.

وقد اعتمد الباحث نفس المقياس للاستبيان الأول وهو المقياس الخماسي للإجابات وبنفس الترتيب.

وللتأكد من صدق الاستبيانين ، فقد تم عرضهما في مراحل الإعداد الأولي على ستة محكمين من ذوي الاختصاص ولم تقل النسبة المئوية لاتفاق المحكمين عن 85% وهي نسبة عالية وكافية للأخذ بها، كما وأجريت بعض التعديلات على صياغة بعض العبارات في ضوء ملاحظاتهم، كذلك تم احتساب صدق الاجابات بطريقة الصدق التلازمي (أبو حطب وصادق، 1991)، إذ تم اختيار عينة تجريبية مكونة من 20 فرداً، للاستبيان الأول و 10 أفراد للاستبيان الثاني، وبالأسلوب العشوائي الطبقي بهدف تجريب أدوات البحث واختبار مؤثرات الثبات، ووزع عليهم الاستبيان وتم احتساب معاملات الارتباط بين الإجابات وبلغت قيمة هذا المعامل 72% للاستبيان الأول و 68% للاستبيان الثاني، وهي معاملات مرتفعة جداً ودالة إحصائياً عن مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وهذه المؤشرات تبين صلاحية وملائمة الأدوات المستخدمة لأغراض الدراسة.

4- عينة الدراسة:-

تم توزيع 90 استبيان في المرحلة الأولى على الإدارات الوسطى والعلوية في 30 شركة صناعية ومن جميع القطاعات وبإشراف الباحث وعدد من مساعديه لضمان صدق وموضوعية الإجابات، وبلغ عدد الاستمارات المستردة 81 استمارة، وقد استبعدت 3 استمارات لعدم صلاحيتها للتحليل بسبب نقص البيانات الواردة فيها، وبذلك أصبحت الاستمارات الخاضعة للتحليل 78 استمارة أي ما نسبته 87% وهي نسبة مقبولة جداً لتعميم نتائج الدراسة على الشركات الصناعية العراقية.

أما في المرحلة الثانية فقد تم توزيع 30 استبيان على المديرين الماليين أو مساعديهم وفي نفس الشركات التي وزع فيها الاستبيان الأول، وقد تم استرداد جميع الاستمارات وبنسبة 100%.

5- أساليب التحليل:-

تم تحليل الإجابات على الاستبيانين بعد تفرغهما إلى تكرارات حسب المقياس المستخدم واستخدمت الحاسبة اليدوية لاحتساب المقاييس التالية:-
 A- النسب المئوية:- وذلك لمعرفة نسبة الإجابات على كل عبارة وفق أوزان المقياس، وباستخدام معادلة التكرار النسبي للإجابات.

$$f^* = \frac{f_i}{\sum_{i=1}^n f_i} \times 100\%$$

B- المتوسطات الحسابية المرجحة بالأوزان:- وذلك لمعرفة تركيز الإجابات وفق الأوزان باستخدام المعادلة التالية:-

$$\bar{x}_w = \frac{\sum_{i=1}^n w_i x_i}{\sum_{i=1}^n w_i}$$

حيث أن :-

\bar{x}_w = الوسط الحسابي المرجح بالأوزان لكل عبارة

w_i = الأوزان

x_i = المشاهدات

ج- الانحراف المعياري:- وذلك لمعرفة تشتت الإجابات عن كل عبارة وباستخدام المعادلة التالية:-

$$S = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^n w_i (x_i - \bar{x})^2}{\sum_{i=1}^n w_i}}$$

ثالثاً:- تحليل النتائج والمناقشة :-

في هذه الفقرة يعرض الباحث النتائج التي توصل إليها ومناقشة لهذه النتائج.

1- إدراك المسؤولية الاجتماعية:-

من خلال أسئلة الاستبيان الأول الخاصة بإدراك مجالات المسؤولية الاجتماعية الأربعة، فإن النتائج كانت على النحو التالي.

A- إدراك أهمية مجال البيئة:-
أوضحت إجابات عينة الدراسة على الجزء الأول من الاستبيان والخاص بإدراك أهمية مجال البيئة النتائج الموضحة في الجدول التالي:-

جدول رقم - 1 -
إدراك أهمية مجال البيئة

N= 78

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي المرجح	المقياس					العبارات
		5	4	3	2	1	
0.496	4.43	34 %44	44 %56	-	-	-	1
0.50	4.50	39 %50	39 %50	-	-	-	2
0.91	4	28 %36	37 %48	5 %6	8 %10	-	3
0.927	4	24 %30	41 %53	3 %4	10 %13	-	4
0.75	4.24	29 %37	44 %57	-	5 %6	-	5

وتتضح من الجدول أعلاه إدراك إدارات الشركات الصناعية لمجال البيئة ومن خلال عباراته الخمسة، حيث أنهم يتفقون على ضرورة استخدام الآلات الأقل تلوثاً للبيئة وبوسط حسابي 4.43 ، كما ويتفقون على أهمية تقليل هدر الموارد الطبيعية والاقتصاد في مصادر الطاقة وبوسط حسابي 4.5، وأن أغلبية العينة ترى أهمية دعم برامج حماية وتحسين البيئة والعمل على تشجير وتجميل المناطق المحيطة بالشركات الصناعية وبأوساط حسابية 4، وكذلك ضرورة استخدام أفضل الطرق للتخلص من مخلفات الإنتاج حتى وإن كانت مرتفعة التكاليف وبوسط حسابي 4.24 .

ويتبين الإدراك العالي لإدارات هذه الشركات لهذا المجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية، حيث بلغ الوسط الحسابي العام للعبارات 4.23 وهو مرتفع، ومنه يمكن قبول الفرض الفرعي الأول H_{1A} حيث تدرك إدارات الشركات الصناعية العراقية مسؤوليتها الاجتماعية فيما يتعلق بجوانب البيئة المحيطة بها.

B- إدراك أهمية مجال التفاعل مع المجتمع:-
 أظهرت إجابات عينة الدراسة على الجزء الثاني من الاستبيان والخاص بإدراك أهمية مجال التفاعل مع المجتمع ما يلي:-

جدول رقم - 2 -
 إدراك أهمية مجال التفاعل مع المجتمع

N = 78

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي المرجح	المقياس					العبارات
		5	4	3	2	1	
1.04	3.40	8 %10	42 %54	3 %4	25 %32	-	1
0.90	3.74	11 %14	49 %63	5 %6	13 %17	-	2
1.08	3.30	5 %6	44 %57	3 %4	23 %29	3 %4	3
1.04	3.40	8 %10	39 %50	6 %8	25 %32	-	4
1.10	3.60	16 %21	39 %50	-	23 %29	-	5

ويتبين إن إدراك إدارات هذه الشركات لمسئوليتها الاجتماعية في هذا المجال فوق الوسط، حيث بلغ الوسط الحسابي 3.40 فيما يتعلق بتقديم المساعدات المالية التعليمية والصحية للمجتمع، وكذلك 3.74 لدعم اشتراك العاملين في الأنشطة الاجتماعية و 3.30 ، 3.40 لتقديم التبرعات والمساعدات للجمعيات الخيرية والمراكز الاجتماعية وتشغيل المعوقين والعاطلين عن العمل و 3.60 إقامة المشروعات في المناطق الأقل تطوراً بهدف تطويرها.

وقد بلغ الوسط الحسابي العام لعبارات هذا المجال 3.50 وهو فوق الوسط، ويشير إلى إدراك إدارات الشركات الصناعية العراقية لمسئوليتها الاجتماعية في مجال التفاعل مع المجتمع. وبذلك يمكن قبول الفرض الفرعي الثاني H_{1B} حيث تدرك إدارات الشركات هذه الشركات مسؤوليتها الاجتماعية فيما يتعلق بجوانب التفاعل مع المجتمع.

C- إدراك أهمية مجال العاملين :-

أظهرت إجابات عينة الدراسة على الجزء الثالث من الاستبيان والخاص بإدراك أهمية مجال العاملين ما يلي:-

جدول رقم - 3 -
 إدراك أهمية مجال العاملين

N = 78

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي المرجح	المقياس					العبارات
		5	4	3	2	1	

1	2	8	-	8	60	4.50	1.08
	%3	%10		%10	%77		
2	-	-	-	-	65	4.80	0.37
					%83		
3	-	8	3	8	39	4.20	0.94
		%10	%4	%10	%50		
4	-	2	-	2	55	4.65	0.61
		%3		%3	%70		
5	-	-	-	-	52	4.67	0.47
					%67		

ويتبين من الجدول أعلاه ارتفاع إدراك إدارات الشركات الصناعية العراقية لمسؤوليتها الاجتماعية فيما يختص بمجال العاملين في هذه الشركات، حيث تشير الأوساط الحسابية إلى ذلك، فقد بلغت 4.50 لتوفير فرص الترقية الكافية للعاملين وبدون تمييز و 4.80 لإقامة الدورات التدريبية والتطويرية لهم لرفع كفاءتهم و 4.20 لتوفير الخدمات الاجتماعية والترفيهية لهم ولأسرهم و 4.65 لتوفير النقل والسكن والتأمين الصحي والتقاعد لهم و 4.67 لتوفير ظروف عمل آمنة ومريحة لهم، وبلغ الوسط الحسابي العام للعبارات المتعلقة بهذا المجال 4.56 ، وبذلك يمكن قبول الفرض الفرعي الثالث H_{1C} ، حيث تدرك إدارات الشركات الصناعية العراقية لمسؤوليتها الاجتماعية فيما يتعلق بالجوانب الخاصة بالعاملين وبشكل مرتفع.

D- إدراك أهمية مجال المستهلكين لمنتجات الشركة:-
أوضحت إجابات عينة الدراسة على الجزء الرابع من الاستبيان والخاص بإدراك مجال مستهلكي منتجات الشركة ما يلي:-

جدول رقم - 4 -

إدراك أهمية مجال المستهلكين لمنتجات الشركة

N = 78

العبارات	المقياس					الانحراف المعياري
	1	2	3	4	5	
1	-	2	-	21	55	0.62
		%3		%27	%70	
2	-	-	-	31	47	0.49
				%40	%60	
3	-	29	5	34	10	1.10
		%37	%6	%44	%13	

0.48	4.63	49 %63	29 %37	-	-	-	4
0.42	4.77	60 %77	18 %23	-	-	-	5

ويتضح من الجدول أعلاه أن إدراك إدارات هذه الشركات للمسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بمجال المستهلكين لمنتجاتهم عالي، حيث بلغ الوسط الحسابي 4.65 لأهمية إنتاج سلع ذات جودة ومواصفات عالية و 4.60 للاهتمام ببرامج البحث وتطوير المنتجات و 3.30 لعدم الاهتمام بالأرباح على حساب نوعية وجودة المنتجات و 4.63 للاهتمام بمقترحات وشكاوى المستهلكين تجاه المنتجات و 4.77 لدرج المعلومات الصحيحة والمطابقة لمحتويات المنتج وصلاحيته.

وقد بلغ الوسط الحسابي العام لهذا المجال 4.40 وهو مرتفع، وبذلك يمكن قبول الفرض الفرعي الرابع H_{1D} ، حيث تدرك إدارات الشركات الصناعية العراقية لمسؤوليتها الاجتماعية فيما يتعلق بجوانب مستهلكي منتجات الشركة.

وبشكل عام، وفيما يخص الاستبيان الأول وفي مجالاته الأربعة، فإنه يتضح إن إدراك إدارات الشركات الصناعية العراقية لمسؤوليتها الاجتماعية عالي حيث يبلغ الوسط الحسابي العام للمجالات الأربعة 4.17 ، وهو مرتفع ويشير إلى ذلك، ويمكن قبول الفرض الرئيس الأول H₁ ، حيث تدرك إدارات الشركات الصناعية العراقية وبشكل مرتفع لمسؤوليتها تجاه المجتمع في مجالات البيئة، التفاعل مع المجتمع، العاملين، والمستهلكين للمنتجات.

2- الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:-

A- مستوى الإفصاح الحالي:-

فيما يختص بتقييم مستوى إفصاح الشركات الصناعية العراقية حالياً عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها المالية الخارجية، فإن الباحث قام بإجراء مسح للتقارير المالية لعشرة شركات من ضمن الشركات التي وزع فيها الاستبيان ولفترة 5 سنوات أي بعدد مشاهدات 50 مشاهدة، وذلك للتعرف على أية ملاحظات أو إيضاحات لهذه المسؤولية والمبالغ المصروفة عليها، وقد أظهرت النتائج ما يلي:-

جدول رقم - 5 -
مستوى إفصاح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية

N = 50

مجالات المسؤولية الاجتماعية	عدد الشركات التي أفصحت	نوع الإفصاح	%
1- البيئة:-			
- استخدام الآلات الأقل تسبباً في تلوث البيئة.	-	-	-
- تقليل الهدر في الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة.	20	ملاحظات ومبالغ	40
- دعم برامج حماية وتحسين البيئة وتشجير المناطق المحيطة بها.	-	-	-
- استخدام أفضل الطرق للتخلص من مخلفات الإنتاج.	-	-	-
2- التفاعل مع المجتمع:-			
- تقديم مساعدات مالية للبرامج التعليمية والصحية للمجتمع.	-	-	-
- دعم اشترك العاملين في الأنشطة الاجتماعية المتنوعة.	-	-	-
- تقديم التبرعات المالية والمساعدات للجمعيات الخيرية والمراكز الثقافية والرياضية.	5	مبالغ	10
- تشغيل المعوقين والعاطلين عن العمل.	-	-	-
- إقامة المشاريع في المناطق الأقل تطوراً.	5	مبالغ	10
	-	-	-

3- العاملين:-			
-	-	-	- توفير فرص الترقية لهم.
75	مبالغ	30	- إقامة الدورات التدريبية والتطويرية لهم.
10	ملاحظات	5	- توفير الخدمات الاجتماعية والترفيهية لهم ولأسرهم.
80	مبالغ	40	- توفير النقل والسكن والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي.
10	مبالغ	5	- توفير ظروف عمل آمنة ومريحة.
4- المستهلكين:-			
80	ملاحظات	40	- إنتاج سلع ذات جودة ومواصفات عالية.
10	مبالغ	5	- الاهتمام ببرامج تطوير المنتجات وتحسين نوعيتها.
-	-	-	- الاهتمام بمقترحات وشكاوى المستهلكين.
-	-	-	- درج المعلومات المطابقة لمحتويات المنتج وصلاحيته

ويلاحظ من الجدول السابق إن إفصاح الشركات عن مجالات المسؤولية الاجتماعية متدني وبشكل كبير حيث الإفصاح في مجال البيئة كان فقط في تقليل الهدر في الموارد الطبيعية والاستفادة من مخلفات الإنتاج والمواد الأولية المجلية والابتعاد عن استيرادها من الخارج وبنسبة 40%، وذلك ناتج عن طبيعة الظرف الحالي الذي يمر به القطر، وقد كان هذا الإفصاح بشكل ملاحظات ومبالغ ضمن تقرير مجلس الإدارة، أما في مجال التفاعل مع المجتمع فإن إفصاح الشركات محدود جداً وبنسبة 10% عن صرف بعض المبالغ لبعض المراكز الاجتماعية والأندية الرياضية وتشغيل عدد أكبر من العاملين، وفيما يتعلق بمجال العاملين فإن أكبر نسبة للإفصاح كانت 80% فيما يتعلق بتوفير النقل والسكن والمزايا الأخرى المقدمة للعاملين، ثم إقامة الدورات التدريبية لتدريب وتأهيل العاملين وبنسبة 75%، أما توفير الخدمات الاجتماعية والترفيهية للعاملين وأسرههم وتوفير ظروف عمل آمنة ومريحة للعاملين فكانت نسبته 10% وقد كان هذا الإفصاح ضمن الكشوفات الملحقة بالقوائم المالية، أما فيما يتعلق بمجال المستهلكين فإن التركيز كان على إنتاج السلع ذات الجودة والمواصفات العالية في ظل الإمكانيات المتوفرة وبنسبة 80%، وكذلك الاهتمام ببرامج البحث والتطوير، ويتضح إن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أكثر في مجال العاملين، ثم المستهلكين، فالتفاعل مع المجتمع ثم مجال البيئة، وبذلك يمكن قبول الفرض الرئيس الثاني للدراسة، حيث أن مستوى إفصاح الشركات الصناعية العراقية عن مسؤوليتها الاجتماعية غير كافٍ.

B- أسباب تدني مستوى إفصاح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية:-
أوضحت إجابات عينة الدراسة على الاستبيان الثاني والخاص بأسباب تدني مستوى إفصاح الشركات الصناعية العراقية عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها المالية الخارجية ما يلي:-

جدول رقم - 6 -
أسباب تدني مستوى إفصاح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية

N = 30

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي المرجح	المقياس					العبارات
		5	4	3	2	1	
0.98	3.10	2	10	7	11	-	1
		7%	33%	23%	37%		
1.20	2.53	7	12	1	10	-	2
		24%	40%	3%	33%		
1.08	3.57	6	13	3	8	-	3
		20%	43%	10%	27%		
1.23	3.57	6	14	3	4	3	4
		20%	47%	10%	13%	10%	
1.17	3.20	3	13	3	9	2	5
		10%	43%	10%	30%	7%	
1.07	3.33	2	16	4	6	2	6
		7%	53%	13%	20%	7%	

ويتبين من الجدول أعلاه أن جميع العبارات قد تسببت في تدني الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية الخارجية للشركات الصناعية العراقية من وجهة نظر المديرين الماليين فيها، حيث أن عدم وجود التعليمات المهنية التي تلزم الشركات بالإفصاح أهم المؤثرات وبوسط حسابي 3.57 يليه عدم وجود قوانين وأنظمة صادرة عن الدولة تلزم الشركات بذلك وإعطاء الحرية للشركات لاختيار طريقة الإفصاح وبوسط حسابي 3.53، ثم وجوب الإفصاح عن هذه المسؤولية في تقارير خاصة منفصلة عن التقارير المالية وبوسط حسابي 3.33، ثم عدم وضوح مفهوم المسؤولية الاجتماعية وبوسط حسابي 3.10، وبهذا بلغ الوسط الحسابي العام لعبارات هذا الاستبيان 3.38 وهو مرتفع ويمكن من خلاله قبول الفرضية H_{2A}، H_{2B} ، H_{2C} ، H_{2D}. حيث أن تدني مستوى إفصاح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية ناتج عن عدم وضوح مفهوم المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات، وعدم وجود القوانين والأنظمة الصادرة عن الدولة أو المهنية التي تلزم الشركات بهذا الإفصاح، فضلاً عن عدم تحديد طريقة وأساليب العرض عن هذه المسؤولية في التقارير المالية الخارجية للشركات.

رابعاً: - الاستنتاجات والمقترحات :-

من خلال الدراستين النظرية والميدانية التي أجراها الباحث لموضوع إدراك إدارات الشركات الصناعية العراقية للمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في التقارير المالية الخارجية، فإنه تم التوصل إلى ما يلي:-

(1) استنتاجات نظرية:-

A- إن الموضوع بحاجة إلى المزيد من الدراسة والبحث بهدف إثراء الموضوع وفي كافة جوانبه، وبما يحقق الفائدة أكاديمياً وتطبيقياً.

B- عدم اتفاق الباحثين والدارسين على مجالات المسؤولية الاجتماعية وأساليب العرض والإفصاح عنها في التقارير المالية للشركات.

(2) استنتاجات ميدانية:-

A- إن إدارات الشركات الصناعية العراقية تدرك مسؤوليتها الاجتماعية بشكل مرتفع في المجالات الأربعة المدروسة، حيث يأتي مجال العاملين بالدرجة الأولى يليه مجال التفاعل مع المجتمع ثم مجال المستهلكين وأخيراً مجال البيئة، وقد بلغ الوسط الحسابي لهذه المجالات 4.16 وهو مرتفع ويدل على حالة إدراك المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات من قبل إداراتها.

B- إن إفصاح الشركات حالياً عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها المالية الخارجية متدني وغير كافٍ، وأن هناك تركيز على مجال العاملين في الإفصاح وكذلك المستهلكين. أما المجالين الآخرين فإن الإفصاح عنهما قليل جداً.

C - إن هناك العديد من الأسباب والمؤثرات التي أدت إلى تدني مستوى إفصاح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها المالية، حيث لا توجد تعليمات مهنية وقوانين وأنظمة صادرة عن الدولة تلزم الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية، كذلك يجب إعطاء الحرية للشركات للإفصاح عن هذه المسؤولية وضمن التقارير المالية السنوية، وبعد أن يتم تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل واضح للشركات.

وفي ضوء هذه الاستنتاجات، فإن الباحث يقترح ما يلي:-

- 1- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث في موضوع محاسبة المسؤولية الاجتماعية للشركات، وخاصة الصناعية منها ومن جوانب مختلفة للموضوع.
- 2- تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ومجالاتها بشكل واضح ومن قبل المنظمات المهنية أو الحكومية المعنية بمهنة المحاسبة في العراق.

- 3- إلزام الشركات - خاصة الصناعية منها بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية، سواء من قبل المنظمات المهنية أو المنظمات الحكومية وخاصة مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق وعن طريق إصدار معيار خاص بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية.
- 4- أن يتم تحديد أسلوب وطريقة العرض والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في تقاريرها المالية الخارجية.
- 5- الاستفادة من نتائج الدراسات والأبحاث في هذا الموضوع، خاصة التي تمت في العراق عند إعداد معيار محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتحديد أساليب العرض والإفصاح عن هذه المسؤولية في التقارير المالية الخارجية للشركات.

المصادر والمراجع

العربية:-

- 1- أبو حطب، فؤاد وآمال صادق، ((مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية))، ط 1، 1991، القاهرة.
- 2- الدباغ، لقمان محمد أيوب، ((نظام محاسبي مقترح للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية - بالتطبيق على معمل الغزل والنسيج في الموصل))، رسالة ماجستير في المحاسبة، 1993، جامعة الموصل.
- 3- الحديثي، صلاح مهدي، يحيى الموسوي، وزهير خضر، ((دور العلوم المحاسبية في قياس التكاليف الاجتماعية وتصحيح الاختلالات البيئية))، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، 2000، العدد 22، 379 - 389.
- 4- الحمداني، خليل رجب، ((القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف الاجتماعية في القوائم المالية - بالتطبيق على المنشأة العامة للإسمنت الشمالية))، رسالة ماجستير في المحاسبة، 1990، جامعة الموصل.
- 5- العاني، فاروق سلمان، ((محاسبة المسؤولية الاجتماعية، أداة تقييم الوحدات الاقتصادية - دراسة محاسبية معاصرة في المنشأة العامة لمنتجات الألبان))، رسالة ماجستير في المحاسبة، 1991، جامعة بغداد.
- 6- الفضل، مؤيد محمد، ((الإفصاح عن الأداء الاجتماعي في التقارير المالية الخارجية - نموذج مقترح لمنشآت الأعمال في العراق))، المجلة العربية للإدارة، 1994، المجلد 160، العدد 2، 59 - 104.
- 7- جهماني، يوسف، ((محاسبة المسؤولية الاجتماعية والشركات المساهمة العامة))، مجلة أبحاث اليرموك، 1996، المجلد 12، العدد 4، 45-85.

- 8- هندريكسن، الدون س. ، ((النظرية المحاسبية))، ط4، ترجمة وتعريب د. كمال خليفة أبو زيد، 1990، جامعة الإسكندرية.
- 9- كام، فيرنون، ((نظرية محاسبية))، ترجمة د. رياض العبد الله، 2000، الجامعة المستنصرية.
- 10- عبد المجيد، محمد، ((الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة - نموذج مقترح للشركات الكويتية))، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 1985، العدد 43، 71-111.
- الأجنبي:

- 1- Abu- Baker, N. L. and N. M. Abed – Karim, ((Corporate social responsibility and accountability as a comprehensive approach for developing reporting and disclosure practice in Jordan)), Dirasat, 1998, vol. 25, No. 2, 409 - 427.
- 2- Abu – Baker , N. , ((Corporate social reporting and disclosure practice in Jordan :An empirical investigation)) , Dirasat on line , 2000 , vol. 27 , issue 1 , 249- 263 .
- 3- Anderson, John C., and Alan W. Frankle, ((Voluntary social reporting: An Isobeta Portfolio Analysis)), The Accounting Review, 1980, vol. L.V, No. 3, 467 – 478.
- 4- Beam, Floyd and F. Paul, ((Pollution control through social cost conversion)), The journal of Accountancy, 1971, 38-47.
- 5- Beresford, D.R., ((How companies are reporting social performance)), Management Accounting, Aug. 1974, 41-44.
- 6- Bownan, E. H., and M. Haire, ((Social impact disclosure and corporate annual report)), Accounting , organization and society, 1976, vol. 1, No.1, 11-22.

- Brockhoff, K., ((A note on external social reporting by German Companies: A survey of 1973 company reports)), Accounting organization and society, 1979, vol. 3, No. 2, 77-85. -7
- Buzby, S. L and Haim Falk, ((Demand for social responsibility information by university investors)), The Accounting Review, 1979, vol. LIV, No. 1, 23-37. -8
- Cowen, S., Ferreri, L. and Parker, L. D., ((The impact of corporate characteristics on social responsibility disclosure: A Tylogy and frequency – Based analysis)), Accounting organization and society, 1987, vol. 14, No. 1, 111-122. -9
- Epsetin M., Flamholts, E. and Mcdonough, J., ((Corporate Social Accounting in the U.S.A: state of art and further prospects)), Accounting, organization society, 1976, 23-42. -10
- Estes, P. , ((Standards for Corporate Social Reporting)), Management Accounting , 1976, 19-22. -11
- Linowes, D. F., ((The Accounting Profession and Social Progress)), The journal of Accounting)), 1973, 32-40. -12
- Medwar, C., ((The Social Audit: A Political view)), Accounting , organization and society, 1976, 389-394. -13
- Robert, W. R., ((Determinant of Corporate Social Responsibility Disclosure: An Application of Stockholder Theory)), Accounting, organization and society, 1992, 595-612. -14
- Saaydah , M. I. , ((corporate social disclosure in some Arab countries : A Comparison among Jordan , Bahrain , And Kuwait)) , Dirasat on line , 2005 , vol. 32 , issue 2 , 435- 453 . -15

- Schreuder, H., ((Corporate Social Reporting in the Federal Republic -16
of Germany: An Overview)), Accounting , organization and society,
1979, 109-122.
- Seidler, Lee J., ((Dollar Value in the Social Income Statement)), -17
Social Accounting: Theory, Issues, and Cases, New York, 1975, 1-13.
- Spicer, B. H., ((Investors, Corporate Social Performance and -18
Information Disclosure: An Empirical Study)), The Accounting Review,
1978, vol. L111, No. 1, 94-111.
- Tortaman, K. T. and Graham, W. B., ((The Association Between -19
Social Responsibility Disclosure and Characteristics of Companies)),
Accounting, organization and society, 1981, 35-48.
- Williams, P. F., ((The Evaluation Relevance of Social Data)), The -20
Accounting Review, 1980, vol. Lv, No. 1, 62-77.
- Wiseman J., ((An Evaluation of Environmental Disclosure Made in -21
Corporate Annual Reports)), Accounting, organization and Society,
1982, 53-64.

الملحق رقم (1)

استمارة استبيان

السيد المدير المحترم :-

استمارة الاستبيان التي بين يديك تتعلق بإجراء دراستنا حول موضوع ((المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية العراقية)) .

ويقصد بالمسؤولية الاجتماعية ، مسؤولية هذه الشركات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه ، وقد تم تقسيم هذه المسؤولية إلى أربعة مجالات رئيسية هي :- البيئة ، التفاعل مع المجتمع ، العاملين ، والمستهلكين لمنتجات الشركة .

كما وتم تحديد خمسة خيارات لإجاباتك على العبارات ، يرجى تأشير إجابة واحدة أمام كل عبارة وحسب ما تراه مناسباً ، علماً إن الإجابات ستتحول إلى أرقام تستخدم للأغراض العلمية فقط .

شاكرين تعاونكم معنا

الباحث

• مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية العراقية :

1- العبارات المتعلقة بالبيئة التي تعمل فيها الشركات الصناعية :

ت	العبارات	الاختيارات				
		لا أتفق بشدة	لا أتفق	لا أدري	أتفق	أتفق بشدة
1.	على هذه الشركات أن تستخدم الآلات الأقل تسبباً في تلوث البيئة حتى وإن كانت مرتفعة التكاليف .					
2.	على هذه الشركات تقليل الهدر في الموارد الطبيعية والاقتصاد في مصادر الطاقة .					
3.	على هذه الشركات دعم برامج حماية وتحسين البيئة					

					4. على هذه الشركات العمل على تشجير وتجميل المناطق المحيطة بها .
					5. على هذه الشركات اختيار أفضل الطرق للتخلص من مخلفات الإنتاج حتى وان كانت مرتفعة التكاليف .

2- العبارات المتعلقة بالتفاعل مع المجتمع :

ت	العبارات	الاختيارات				
		لا أتفق بشدة	لا أتفق	لا أدري	أتفق	أتفق بشدة
1.	على هذه الشركات تقديم المساعدات المالية للبرامج التعليمية للمجتمع والمساهمة في إقامة المراكز الصحية .					
2.	على هذه الشركات دعم اشترك العاملين في الأنشطة الاجتماعية المتنوعة .					
3.	على هذه الشركات تقديم التبرعات والمساعدات للجمعيات الخيرية والمراكز الثقافية والرياضية.					
4.	على هذه الشركات العمل على تشغيل المعوقين والعاطلين عن العمل .					
5.	على هذه الشركات إقامة المشروعات في المناطق الأقل تطورا" بهدف تطويرها .					

3- العبارات المتعلقة بالعاملين في هذه الشركات :

ت	العبارات	الاختيارات
---	----------	------------

	لا أتفق بشدة	لا أتفق	لا أدري	أتفق	أتفق بشدة
1.					على هذه الشركات توفير فرص ترقية كافية للعاملين فيها بدون تمييز أو تفرقة بينهم .
2.					على هذه الشركات إقامة الدورات التدريبية والتطويرية للعاملين فيها ولأسرهم .
3.					على هذه الشركات توفير الخدمات الاجتماعية والترفيهية للعاملين فيها ولأسرهم .
4.					على هذه الشركات توفير النقل والسكن والتأمين الصحي والتقاعد للعاملين فيها .
5.					على هذه الشركات توفير ظروف عمل آمنة ومريحة للعاملين فيها .

4- العبارات المتعلقة بالمستهلكين لمنتجات الشركة :

ت	العبارات	الاختيارات				
		لا أتفق بشدة	لا أتفق	لا أدري	أتفق	أتفق بشدة
1.	على هذه الشركات إنتاج السلع ذات الجودة والمواصفات العالية .					
2.	على هذه الشركات الاهتمام ببرامج البحث وتطوير المنتجات وتحسين نوعيتها .					

					3. على هذه الشركات عدم الاهتمام بالأرباح على حساب نوعية وجودة المنتجات .
					4. على هذه الشركات الاهتمام بمقترحات وشكاوى المستهلكين تجاه منتجاتها .
					5. على هذه الشركات أن تدرج معلومات على المنتجات مطابقة لمحتويات المنتج وصلاحيته.

الملحق رقم (2)

استمارة استبيان

السيد المدير المالي المحترم :-

استمارة الاستبيان التي بين يديك تتعلق بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، ويقصد بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية إظهار البيانات المتعلقة بمسؤولية الشركات تجاه المجتمع في التقارير والحسابات الختامية للشركات بشكل أرقام أو إرشادات أو إيضاحات . وقد تم تحديد خمسة خيارات لإجاباتك على العبارات ، يرجى تأشير إجابة واحدة أمام كل عبارة وحسب ما تراه مناسباً ، علماً إن الإجابات ستتحول إلى أرقام تستخدم للأغراض العلمية فقط .

شاكرين تعاونكم معنا

الباحث

ت	العبارات	الاختيارات				
		لا أتفق بشدة	لا أتفق	لا أدري	أتفق	أتفق بشدة
1.	المسؤولية الاجتماعية مفهوم غير واضح					

					ويحتاج إلى تحديد .
					2. يجب أن تكون هناك قوانين وأنظمة صادرة عن الدولة تلزم الشركات بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها المالية .
					3. يجب أن تكون هناك تعليمات مهنية تلزم الشركات بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها الخارجية .
					4. يجب إعطاء الحرية للشركات لاختيار طريقة الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها المالية .
					5. يجب أن تفصح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية ضمن التقارير المالية السنوية .
					6. يجب أن تفصح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقارير خاصة ومنفصلة عن التقارير المالية السنوية .

الملحق رقم (3)

أسماء الشركات عينة البحث

- 1- شركة الخياطة الحديثة (خ).
- 2- الشركة العراقية للسجاد والمفروشات (خ).
- 3- شركة التعبئة والتعليب العراقية / شركة خاصة (خ).
- 4- الشركة العربية لإنتاج أنابيب وخزانات الألياف الزجاجية (خ).
- 5- شركة بغداد للمشروبات الغازية (خ).

- 6- شركة كربلاء للصناعة المساهمة (خ) .
- 7- شركة الصنائع الكيماوية العصرية (خ) .
- 8- الشركة العراقية لصناعة اللدائن (خ) .
- 9- شركة دجلة لصناعات المطاط (خ) .
- 10- شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (خ) .
- 11- شركة الصناعات الالكترونية (م) .
- 12- الشركة العراقية للصناعات الهندسية (م) .
- 13- شركة التأميم لإنتاج المواد الإنشائية (م) .
- 14- شركة صناعات الأصباغ الحديثة (م) .
- 15- شركة إنتاج الألبسة الجاهزة (م) .
- 16- الشركة الوطنية لصناعة الأثاث المنزلي (م) .
- 17- الشركة العراقية لصناعة الكارتون (م) .
- 18- الشركة الوطنية لتصنيع اللحوم (م) .
- 19- شركة الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية (م) .
- 20- شركة صناعة المواد الإنشائية الحديثة (م) .
- 21- شركة صناعات الدراجات والأنابيب المعدنية العراقية (م) .
- 22- شركة بغداد لصناعة مواد التغليف المساهمة (م) .
- 24- الشركة العربية للمياه الغازية (م) .
- 25- شركة الهلال الصناعية (م) .
- 26- شركة الصناعات الخفيفة (م) .
- 27- مصنع ألبان القادسية (صناعية عامة) .
- 28- مصنع نسيج الديوانية (صناعية عامة) .
- 29- مصنع طابوق القادسية (صناعية عامة) .
- 30- مصنع اسمنت المثني (صناعية عامة) .